الأزمة الخليجية 2017 بين السياسة العربية والمواقف الدولية

The Gulf Crisis 2017 between Arab politics and international positions

د. سالم أقاري، أستاذ مساعد (ب) قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، المركز الجامعي تمنراست

ملخص الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة تسليط الضوء على الجذور التاريخية للأزمة الخليجية من خلال دراسة بنية الاتحاد الخليجي، والاختلافات التي تواجه بناء اتحاد قوي بين وحداته، الأمر الذي قد يكون سبب غير مباشر بالإضافة إلى أسباب أخرى تراكمت في الآونة الأخيرة مفرزة الأزمة القطرية الراهنة. وعليه تسعى هذه الورقة من جهة أخري إلى البحث في الأسباب التي أدت إلى انفجار هذه الأزمة، وكذا سماتها وتداعياتها بالإضافة إلى تناول سياسات الدول العربية المتباينة اتجاهها بالإضافة إلى المواقف الدولية منها.

كما تسعى الدراسة إلى محاولة استشراف التداعيات و التأثيرات المستقبلية للأزمة القطرية على العلاقات البينية بين دول الاتحاد الخليجي في ظل المستجدات الدولية الراهنة.

الكلمات المفتاحية: الأزمة الخليجية، الأزمة القطرية، قطر، المواقف العربية والدولية، قطع العلاقات مع قطر، التعاون الخليجي، الاتحاد الخليجي.

Abstract:

The aim of this study is to try to shed light on the historical roots of the Gulf crisis by examining the structure of the Gulf Union and the differences in building a strong union between its units, which may be an indirect cause, in addition to other reasons that have accumulated recently. Therefore, the paper seeks to examine the causes that led to the explosion of this crisis, as well as its characteristics and implications, as well as dealing with the policies of different Arab countries in addition to international positions.

The study also seeks to explore the implications and future effects of the Qatari crisis on the inter-relations between the GCC countries in the light of current international developments.

Key words: Gulf crisis, Qatar crisis, Qatar, Arab and international positions, severing ties with Qatar, Gulf Cooperation Council, Gulf Union.

مقدمة:

إن الدارس للعلاقات الدولية في نطاق العولمة والاعتمادية المتبادلة، لابد أن لا يخفى عليه الدور الذي تلعبه الجغرافيا الاقتصادية في تحديد طبيعة العلاقات والاتحادات والتكتلات التي تتشكل بين هذه الدول، كوحدات لهذا النظام الدولي المعولم، فالجغرافيا الاقتصادية قوضت مفهوم الجغرافيا الإستراتيجية القائم على عدم النفاذ عبر الحدود القومية، لتشكل نمط جديد من العلاقات عابر للحدود الوطنية ومغاير للنظرة التقليدية للجيران باعتبار أن الفواعل الدولية المتجاورة في إقليم جغرافي معين أصبحت مفاهيم أمنها الاقتصادي والاجتماعي والسياسي تشكل امتدادا مترابط الأجزاء ذلك أن الاقتصاد

هو محرك السياسة Politics والقانون Law فمفهوم القوة الاقتصادية عند "أدوارد كار" أحد أدوات القوة السياسية وهي مرادفة أو متحدة مع الإرادة العسكرية[1] وكثيرا ما استخدم السلاح الاقتصادي أداة للسياسة الوطنية، ولكسب القوة والتأثير الخارجي[2]، وبذلك أصبحت هذه التكتلات الاقتصادية والاتحادات هي التي تشكل توجهات السياسة الخارجية لدولها.

ولعل ذلك ما أدى إلى تشكيل العديد من الاتحادات الدولية، كمجلس التعاون الخليجي الذي تأسس بدا بفكرة التكتل الاقتصادي منذ 1981[3] في ضوء الاتفاقية الاقتصادية المشتركة التي نصت على إنشاء منطقة للتجارة الحرة، وصولا إلى مرحلة الاتحاد الجمركي عام 2003 وقد تم استكمال هذا الإجراء بإعلان السوق المشتركة اعتبارا من جانفي 2008 تنفيذا لتوصيات لقاء ملوك ورؤساء دول المجلس في الدوحة نهاية 2007[4].

ويجتمع المحللون والكتاب على أن هناك عدة عوامل هي التي تجعل دول الخليج العربي من أكثر الدول التي تتجلى فيها شروط ومؤهلات قيام اتحاد متين ومتجانس فيما بينها. سواء في مجال الإيديولوجيا. أو على مستوى الخصائص الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، أو على مستوى الجغرافيا والتاريخ، غير أنه رغم قوة الحوافز التي يقوم عليها مجلس التعاون الخليجي إلا أن هذا الاتحاد يحمل في ثناياه الكثير من التناقضات والصعوبات والاختلافات التي لا يمكن إنكار دورها في التوترات السياسية بين دوله كالأزمة الخليجية-القطرية في 05 جوان 2017. والتي قطعت بمقتضاها كل من السعودية والإمارات والبحرين علاقاتها الاقتصادية والدبلوماسية مع قطر الأمر كان له صدى دولي جعل الأزمة موسعة النطاق ومتعددة الأطراف، بحيث تجاوزت الدول الخليجية المعنية أو حتى العربية، لتشمل من خلال التصريحات حتى المواقف الدولية، وعليه تحاول الدراسة البحث في خلفيات الأزمة الخليجية وأسبابها والسياسات العربية والمواقف الدولية اتجاهها، وكذا مستقبل التعاون الخليجي بعد هذه الأزمة في ظل المستجدات الدولية الراهنة.

إشكالية الدراسة:

إلى أي مدى ساهمت بنية مجلس الاتحاد الخليجي في حدوث الأزمة الدبلوماسية لسنة 2017، وما هي مميزات السياسة العربية والمواقف الدولية اتجاه هذه الأزمة؟

1- البنية الداخلية للاتحاد الخليجي وتحديات التكامل والاندماج كخلفية للأزمات الخليجية2017.

إن كون الاتحاد الخليجي يتكون من دول متقاربة إلى حد بعيد في المقومات التي يمكن أن تدفع إلى الاتحاد أكثر من التفرقة، لا يعني أن بنية هذا الاتحاد تحمل أيضا معيقات ومشاكل في مضمون هذا الاتحاد تحول دون تحقيق هدف الاتحاد بسهولة، ويمكن إبراز هذه الصعوبات في:

أ- إشكاليات متعلقة بالإرث الاجتماعي والثقافي.

وذلك بالرغم من توفر التقارب والحوافز التي يمكن أن تدفع إلى تمتين أواصر الوحدة إلا أن الإرث الثقافي المتضمن في المشهد الخليجي، لا يؤشر بشكل ملح إلى قيام اتحاد متين ومتجانس بين وحداته الدولية، وذلك مرده طبيعة السياسة العربية القائمة على الاعتزاز بالنموذج المحلي للنظام السياسي غير الرسمي، المرتكز على النظم القبلية أساسا، من خلال التأسيس على علاقات القرابة، أو علاقات النسب والمصاهرة، وهي السمة التي لا تعتبر خاصية دول التعاون الخليجي فقط بل من سمات الدول العربية بصفة عامة، باعتبارها لم تستطع تحقيق وحدة عربية رغم المقومات المشتركة بينها (جغرافيا، ثقافيا، دينيا..)، جراء عدم تحقيق التماسك بين الحكومات التي تمتلك السيادة في كل دولة أو كيان، بحيث يجد المتتبع لتاريخ الأسر الحاكمة أن لها تاريخا وراثيا طويلا في السلطة، سواء على مستوى المدينة أو القرية، أو حتى على مستوى القبيلة، وعليه نجد أن هذا التكوين التاريخي يحمل بذور ضعف وعجز وفناء الاتحاد كونه نديا ومغلقا لأسر حاكمة أكثر من كونه منظومة مصالح مشتركة لقرب كيانات مستقلة، تمتلك إرادتها الحرة على كامل ترابها الوطني، وتتفاعل مع بعضها البعض بكل ثقة وحرص، وتمتلك قرارها في الاستثمار في مواردها الطبيعية والبشرية كافة بعيدا عن تقلبات أمزجة حكامها، وقريبا من مصالح ومشتركات الجغرافيا واللغة والدين والمصير[5].

هذا بالإضافة إلى الإرث الطائفي الصراعي بين الشيعة والسنة والمولد للعنف السياسي، والتوترات الطائفية وتحديات لسلطة الدولة في العامين 2005 و2008 ومنذ العام 2011، ويؤكد تقرير مركز الدراسات الدولية والإقليمية الصادر في 2015 تحت رقم 08 "أن هناك ما يقارب 2 مليون شيعي داخل دول مجلس التعاون الخليجي الست، ويفوق المواطنين الشيعة في البحرين إلى حد كبير السنة، ويوجد في الكويت عدد كبير من الشيعة بما يقارب 25-30% ....وتحتوي دول مجلس التعاون الخليجي الأربعة الباقية أقلية شيعية أيضا تبلغ زهاء 10-20% "[6] بحيث يشكل مشروع الحكومات اختلاف الهويات الوطنية وكثيرا ما تجلب ديناميكيات السياسة الطائفية الصدارة في النقاش، واعتبار أن بعض دول الاتحاد كالبحرين تؤجج المشاعر الطائفية عبر المنطقة وتثار أسئلة حول ما إذا كان تأطير حركة المعارضة البحرينية بالصراع السني-الشيعي إستراتيجية متعمدة في المنطقة[7].

وبناء عليه نجد أنه كما يلعب الإرث الاجتماعي والثقافي للاتحاد دور في تقارب وجهات التلاحم والاندماج، إلا أن هذا الاتحاد بنفس الخصائص يحمل كذلك تركيبة هشة يمكن أن تكون أحد مسببات اللاستقرار في وحدات الاتحاد في أكثر من مرة.

ب- حساسية قضايا السيادة.

تمثل حساسية قضايا السيادة في دول التعاون الخليجي أحد أهم المقومات التي تحول دون متانة هذا الاتحاد، وهي شبيهة بشروط تلك العقود التي تتم في إطار نظريات العقد الاجتماعي عند رواده (تومس هوبز، جون لوك، جون جاك روسو)، والتي تطرح أمام الأفراد اختلافات في تنازلاتهم على حقوقهم

بين التنازل الكلي والجزئي، وكذلك الدول في اتحاداتها كالأفراد، تطرح أمامها إشكالية التنازلات على مظاهر من سيادتها، فالدول الخليجية مثلا تواجه هذا الإشكال في قضية السيادة بحيث تتحسس بشكل مطلق أمام القضايا المتعلقة بسيادتها في بنية الاتحاد بحيث نجد أن المساس أو الاقتراب من هذه السيادة يهدد بإفراط عقد (التعاون)[8] ومن أمثلة حساسية قضايا السيادة أزمة علاقات قطر-السعودية عام 1992 في ضوء "اتهامات قطرية للسعودية بدعم محاولة انقلابية في البلاد"[9] وكذلك أزمة سحب السفراء في عام 2014 بين قطر وكل من السعودية والإمارات والبحرين، التي سحبت سفرائها من الدوحة احتجاجا على "رغبة قطر في التدخل بالشأن الداخلي لدول مجلس التعاون"[10].

ومن المؤكد أن أي تجربة اندماجية أو اتحادية بين مجموعة من الكيانات السياسية، لابد أن تقوم على المزيد من التنازلات المتعلقة بالقوة والسيادة السياسية من كافة الكيانات إلى الكيان الرئيسي لضمان فاعليته وقدرته على الاستمرارية، فضلا عن شرعيته.

ج- الاختلافات في الأنظمة السياسية.

يطرح التباين الكبير في أنظمة الحكم بين دول التعاون الخليجي إشكاليات أخرى في سبيل تحقيق متانة التعاون والاندماج، من غير الاتفاق على شكل موحد للنظام، فهناك اختلاف حتى في منظومة طبيعة النظم الملكية، مثل النظام البحريني والنظام السعودي، بحيث نجد النظام البحريني يقبل بالانتخابات، ولديه دستور مكتوب، ويسمح بوجود جمعيات سياسية، وبمشاركة المواطنين على اختلاف مذاهبهم في الحياة السياسية[11] على عكس النظام السعودي الذي يفتقد إلى الكثير من أسس المشاركة السياسية الشعبية[12].هذا بالإضافة إلى وجود اختلافات في التشريعات المحلية، وشكل العلاقة بين السلطة والمواطنين، ففي الكويت يوجد مجلس أمة منتخب، وكذلك يوجد مجلس شورى منتخب بالبحرين، وتعتمد بعض الدول الأخرى مجالس الشورى المعينة من قبل الحاكم، مما يجعل هذا التباين يؤثر على أنماط الحياة العامة في دول الاتحاد الخليجي، من حيث الحريات العامة (حرية التعبير)، هذا إضافة إلى الواقع الاجتماعي الحداثي والثقافي الذي يميز بلدا عن الأخر طبقا للتشريعات والقيم المحلية[13]. ففي حين توجد جمعيات متعددة ومنابر للرأي والتجمع في كل من البحرين والكويت، توجد تشريعات في دول أخرى تحظر حتى الاجتماعات العامة إلا بتصريح مسبق من الجهة المختصة[14].

وهو ما يطرح الخلافات السياسية التي تتباين من نظام لأخر والتي تشكل تحديات لسياسة الاستقرار في الاتحاد الخليجي، وخاصة تلك المتعلقة بالخلافات السياسية البينية والداخلية، والقمع الأمني، وضيق أفاق المشاركة، وبالإضافة لهذه الخلافات هناك مشكل داخلي متعلق بالخلافة والتي تشترك في كل دول الاتحاد في غياب هيكل رسمي وسياسي لها، أو عدم اختباره، ومركزة السلطة المفرطة، باعتبار أنه ليس للمواطنين أي دور في الخلافة السياسية، في أقطار مجلس التعاون، مع ضيق أفاق المشاركة السياسية.

د- الاهتمام أكثر بالقضايا المحلية أكثر من قضايا الاتحاد.

ترتبط قضية الاهتمام أكثر بالقضايا المحلية من قضايا الاتحاد في بنية الاتحاد الخليجي بالمواقف الشعبية والحكومية من هذا الاتحاد، ذلك أن الرأي العام الخليجي منقسم تجاه هذه المسألة بين المؤيدين لمشروع الاتحاد والمعارضين له[15] أما من جهة الحكام مواقف الحكام من الاتحاد، فيشير التقرير السنوي للمعهد الفرنسي للعلاقات الدولية بأن انتصار الحلفاء الغربيين في حرب الخليج الثانية، بدلا من أن يؤدي إلى تقوية الأنظمة الخليجية أظهر العكس ضعفا شديدا[16] فما أن وضعت الحرب أوزارها حتى تفجرت الخلافات الداخلية بين بعض دول الخليج والشقيقة الكبرى (السعودية)، وتفشت حمى الخلافات الحدودية، بدلا من أن تبحث دول مجلس التعاون الخليجي عن سيادة واحدة توحدها وتمنحها العمق الاستراتيجي الذي تبتغيه.

وفي هذا الصدد أشار شهرام شوبين مدير الأبحاث في معهد الدراسات السياسية في جونيف إلى البروز المتنامي للقضايا الداخلية، ونمو الخلافات بين دول مجلس التعاون الخليجي من جراء:[17]

1)- بروز الاهتمامات المحلية إلى السطح الأمر الذي قد يهمش المصالح المشتركة.

2)- نمو النزعة الوطنية داخل الدول ويظهر هذا النمو في هيئة حكام يميزون أنفسهم من غيرهم، ويزيد في أهمية ورمزية بعض القضايا كالحدود والموارد، والتوجه نحو استلهام الأساطير الوطنية ولكل ذلك نتائج تسبب الخلاف.

3)- بروز مجالس تمثيلية وطنية تتعالى أصواتها وتزداد صعوبة السيطرة عليها.

وبالإضافة إلى هذا تجد أن اعتماد دول التعاون الخليجي في صادراتها الخارجية على النفط، أشاع حالة من التنافس غير المشروعة – في أسعار إنتاج النفط – بين الدول الأعضاء، تؤدي في أغلب الأحيان إلى تعارض المقتضيات المحلية مع السياسات الأمنية، والاقتصادية المشتركة.

2- أسباب وسمات الأزمة الخليجية 2017.

بالإضافة إلى الخلفيات السالفة الذكر، في بنية الاتحاد الخليجي والتي تعيق تحقيق تكامل ووحدة متينة بين أجزاءه هناك أسباب أخرى أججت الأزمة الخليجية لسنة 2017 جراء التراكمات السياسية التي أفرزها الحراك العربي، ومواقف دول الاتحاد من هذه الثورات ويمكن تناول هذه الأسباب كالأتي:

1-أسباب إعلامية:

وتتمثل هذه الأسباب في رغبة السعودية في تقيد حرية الإعلام القطرية (الجزيرة)، لأنها لا تخدم مصالح بعض الدول الخليجية[18] وكذلك لا يوجد إعلام منافس يستطيع أن يكبح جماح الجزيرة، هذا بالإضافة إلى الحملات الإعلامية القوية الإماراتية ضد الدوحة، وخصوصا عبر جهود سفير الإمارات في واشنطن يوسف العتيبة، الذي يؤكد بعض الآراء أنه يقوم باستمالة مراكز أبحاث ودفع باحثين وصحفيين إلى كتابة مقالات مناهضة لقطر[19].

ولعل من نتائج تلك الحملة الإعلامية الاختراق الذي تعرضت له وكالة الأنباء القطرية في 23 ماي، والذي اعتبرته قطر لفقت من خلاله تصريحات لأميرها تميم بن حمد أل الثاني ينتقد فيها "العداء" الأمريكي اتجاه إيران، وهو ما يشكل مخاوف للسعودية في الأطماع الإقليمية لطهران.

2-أسباب سياسية:

لقد أفرزت التغيرات الحاصلة في المنطقة العربية في السنوات الأخيرة تباينات واضحة في السياسات الخارجية لدول الاتحاد الخليجي، وخاصة في توجهاتها لدعم أطراف معينة على حساب الأخرى، فمن ضمن أسباب الأزمة الخليجية 2017 في هذا الشأن، نجد دعم قطر وجاراتها من دول التعاون الخليجي، أطرافا مختلفة خلال التغيرات السياسية التي أعقبت الحراك العربي، فقد اعتبرت الدوحة مؤيدة للإسلاميين، الذين استطاعوا تحقيق مكاسب سياسية في بعض الدول، هذا بالإضافة إلى أن قطر أتاحت الحماية للكثير من أعضاء جماعة الإخوان المسلمين بعد عزل الريس السابق محمد مرسي، أحد قادة الجماعة المحظورة من قبل الحكومة المصرية، والمصنفة بأنها "إرهابية" من طرف الإمارات والسعودية، فالإخوان حسبهم يشكلون الخطر، وهم تيار إسلامي سني مناهض للفكر الوهابي، وبتالي لا يخدم مصالح السعودية، وانهزامه في مصر بإيعاز سعودي رسالة إلى كل الذين تسول لهم أنفسهم بأن يصلوا إلى سدة الحكم في أي بلد، لذا عجلت السعودية به حتى يصنف كتنظيم إرهابي[20].

هذا بالإضافة إلى الاختلاف في دعم الحكومات في ليبيا التي تعاني الفوضى منذ مقتل العقيد معمر القذافي، بحيث نجد أن قطر تدعم الحكومة التي تتخذ طرابلس مقر لها وهي حكومة منافسة للحكومة الشرقية التي تتخذ من مدينة طبرق الشرقية مقرا لها تحت قيادة خليفة حفتر الذي تدعمه كل من الإمارات ومصر، والذي يتهم قطر بدعم الجماعات الإرهابية[21].

ومن الأسباب التي يمكن اعتبارها خلفية للأزمة الخليجية في الجانب السياسي، عدم وجود سياسة خارجية موحدة للاتحاد الخليجي في التعامل مع القوى الدولية، بحيث نجد محورين يتقاسمان العلاقات مع دول الاتحاد، وهما محور الولايات المتحدة الأمريكية، وبريطانيا والذي تصطف معه السعودية في المنطقة، ومحور إيران وتوركيا والذي تتعامل معه قطر، والمطالبة المقدمة من طرف دول المقاطعة دليل على ذلك بحيث طلب من قطر قطع العلاقات الدبلوماسية مع إيران وطرد أي عنصر من الحراس الثوري الإيراني الموجود في أرضها والامتناع عن ممارسة أي نشاط تجاري يتعارض مع العقوبات الأمريكية على طهران[22] وكذلك إغلاق القاعدة العسكرية التركية في قطر وإيقاف أي تعاون عسكري مع أنقرة[23] ووقف أي دعم لأي كيان تصنفه الولايات المتحدة كيانا إرهابيا.

3-أسباب اقتصادية:

بالرغم من أن الاتحاد الخليجي أسس من الوهلة الأولى رغبة في تحقيق تكامل اقتصادي، إلا أن هذا الاتحاد من هذه الناحية لا يزال يحمل عدة مشاكل تعيق تحقيق انسجام اقتصادي في ما بين وحدات

هذا الكيان، وترى صحيفة "بلومبرغ" الأمريكية في مقال نشر لها يوم الثلاثاء 6 جوان 2017، أن تخلي السعودية عن قطر ليس وليد اللحظة بل بدأ منذ عام 1995، نتيجة نزاع طويل على الغاز، كون الدوحة أكبر مصدر له في العالم[24] ووفقا لترجمة "روسيا اليوم" عن الصحيفة فإن نقمة السعودية كانت مع أول شحنة تصدير للغاز من حقل "الشمال البحري" أكبر خزان غاز في العالم، والذي تتقاسمه الدوحة مع طهران، المنافس المكروه من قبل الرياض، وتعتقد "بلومبرغ" أن السعودية وبقيت الدول الخليجية المقاطعة لقطر تسعى "لقص أجنحة قطر"، التي كانت تتبع السعودية اقتصاديا، وذلك بعد أن حققت استقلاليتها بفضل قدرتها المالية الناجمة عن مخزونها الكبير من الغاز، بالإضافة إلى تصديرها له، بعيدا عن جيرانها المنتجين للنفط في مجلس التعاون الخليجي[25].

ويبدو هذا السبب معقول إلى حد كبير وخاصة باعتبار أن دول التعاون الخليجي تعتمد في صادراتها الخارجية على النفط، مما يسبب حالة من التنافس غير المشروعة – في أسعار إنتاج النفط كما أشرنا سابقا.

ج- سمات الأزمة الخليجية 2017.

تميزت سمات الأزمة في العلاقات القطرية الخليجية بالسمات التالية:

1- سرعة تطور أزمة قطع العلاقات مع قطر وتلاحق أحداثها، وحدة مواقف الأطراف المقاطعة لقطر، بالإضافة إلى قلة المعلومات حول الأسباب الحقيقية وراء الأزمة، وتزايد شروط هذه الأطراف لتهدئة الأزمة.

2- اتساع نطاق الأزمة وتعدد الأطراف المتداخلة فيها، بحيث لم تعد أزمة خليجية أو حتى عربية، فثمة مواقف وتصريحات دولية أثبتت اتساع نطاق الأزمة سنتناولها لاحقا.

3- وجود سباق بين مسارين لهذه الأزمة أحدهما تصعيد الأزمة، وزيادة الضغط على الدوحة حتى تذعن لتوجهات الرياض، وهذا التوجه بقيادة السعودية، وتدعمه الإمارات والبحرين ومصر، وتتعاطف معه بدرجات متفاوتة دول أخرى، ومن أبرزها الأردن وموريطانيا، وحكومة شرق ليبيا وجيبوتي وجزر القمر.

أما المسار الثاني فهو مسار الحوار ومحاولة تهدئة الأزمة والذي تقوده دولة الكويت بالتنسيق مع سلطنة عمان.

3- المواقف العربية والدولية تجاه الأزمة الخليجية 2017.

تباينت المواقف العربية والدولية اتجاه الأزمة الخليجية لعام 2017 بين الداعية لحل الأزمة عن طريق الحوار ومنها كلا من الكويت، وعمان، والجزائر والسودان، وتونس، وفلسطين، ودول أخرى تساهم في تعميق الأزمة، وأخرى تلتزم الصمت، وعدم التصريح بمواقفها اتجاه الأزمة.

ويقسم الأستاذ في المعهد الأوروبي للعلوم الإنسانية في باريس صلاح القادري مواقف الدول من الأزمة الخليجية إلى ثلاث أقسام:[26]

-**القسم الأول:** المؤيدون للمقاطعة وهم سبع دول وليست كلها بنفس الدرجة لأن الطرفين الأساسين هما السعودية والإمارات، والبقية "تابعون لا يملكون في القرار ناقة ولا جمل".

-**القسم الثاني:** وهو الدول المتحفظة التي لم تعلن أي موقف....لأنها لا ترغب في خسارة أي طرف من أطراف الأزمة، أو لعدم اهتمامها بالمنطقة.

-**القسم الثالث:** وهو تلك الدول التي دعت للحوار، وبالطبع فليس الجميع لديهم قدرة على دفع أطراف الأزمة لطاولة المفاوضات باستثناء الكويت، وتركيا بما لهم من علاقات جيدة مع المملكة.

وعليه سنقوم بتبيان مواقف بعض الدول العربية من الأزمة الخليجية وفقا لهذه الأقسام الثلاثة:

1)- الدول المؤيدة للمقاطعة:

ونميز نوعين من الدول وهي تلك التي تؤيد الموقف السعودي والإماراتي في المقاطعة، ودول أخرى مستفيدة من المقاطعة والخلاف بين دول الخليج إما لتبرير ضلوعها في تمويل الإرهاب وأزماتها الداخلية ومنها سوريا، أو لتحقيق مكاسب في المنطقة كإيران التي ترى أن المقاطعة تعزيز لدورها الإقليمي في المنطقة، وعليه سنتناول هذه المواقف كالأتي:

أ- الدول المؤيد للمقاطعة وقوفا مع موقف الدول المقاطعة.

ونقصد في هذا الخصوص تلك الدول المقاطعة لقطر خارج التعاون الخليجي، والتي حزت حزوا السعودية والإمارات والبحرين، ومنها:

- **مصر:**

بالنسبة للموقف المصري من الأزمة الخليجية فقد انضمت مصر مباشرة إلى جانب السعودية والبحرين والإمارات فتبنت نفس الموقف المقاطع لقطر، وذلك لعدة اعتبارات منها دعم قطر لتيار الإخوان المسلمين في مصر أحد أهم نقاط الخلاف بين قطر والسعودية، فزيادة على أن الكثير من قيادات الإخوان يعيشون في الدوحة، فإن قطر بعد موجة الاحتجاجات التي أسقطت نظام الرئيس المصري السابق حسن مبارك، دعمت كذلك الرئيس المنتمي إلى الإخوان محمد مرسي، كما دعمت قبلها الحراك الاحتجاجي، وانتقدت ما أسمته "الانقلاب" خلال الأزمة السياسية التي استعاد من خلالها الجيش الحكم.

وخلافا لهذا الموقف نجد السعودية قد دعمت الجيش وقدمت معونات اقتصادية للبلاد بعد وصول عبد الفتاح السيسي إلى السلطة، وهو الأمر الذي دفع بالنظام المصري للانضمام إلى جبهة المقاطعين لقطر.

- **موريتانيا:**

تبنت موريتانيا الموقف المقاطع لقطر فقامت بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع هذه الأخيرة، وفي تصريح لوزارة خارجيتها، أكدت موريتانيا في بيانها الصادر مساء السادس جوان أن قرار قطع العلاقات

الدبلوماسية اتخذ في ظل ما وصفته بإصرار قطر على " التمادي في السياسات التي تنتهجها"، وقد وصفت بعض الصحف القرار القطري بالمدفوع الأجر من السعودية، باعتبار أنه بعد أيام قليلة من مقاطعتها لقطر، تم عقد اتفاقية بين الرياض ونواكشوط في مجال العمالة المنزلية.

كما انضمت إلى المقاطعة كل من حكومة اليمن والحكومة المؤقتة بشرق ليبيا، وجمهورية المالديف.

ب- الدول المستفيدة من المقاطعة:

- سوريا:

إن اعتبار سوريا تعيش اللاستقرار منذ بداية الصراع المسلح بها عام 2011 فقد تباينت المواقف بين كل من الحكومة السورية والمعارضة اتجاه الأزمة الخليجية، وعليه نميز بين الرأيين التاليين:

أ- **رأي الحكومة السورية**: لطالما اتهمت الحكومة السورية أطراف خارجية ممثلة في دول الخليج في التدخل في شؤونها الداخلية بتمويلها الإرهاب، فإن الأزمة الخليجية كانت بمثابة دليل للحكومة السورية عن هذا الطرح وهو ما تؤكده الكثير من التصريحات من الجانب السوري، والتي مفادها أن الأزمة دليل على دعم قطر ودول الخليج للجماعات الإرهابية في سوريا[27] بحيث صرح وزير الخارجية السوري " فيصل المقداد" أن الواقع السوري في ظل الأزمة الخليجية " جيد ونحن متفائلون " بحيث اعتبر أن الأزمة التي تشهدها المنطقة الخليجية دليل قاطع على أن سوريا على حق في اتهاماتها للدول الخليجية بالتواطؤ في اللاستقرارها الداخلي، وكذلك في تصريح أخر قال المقداد: " الواقع الميداني الآن جيد، وأنا دائما متفائل، وأعتقد أن هذه المهزلة توضح للقاصي والداني أن سوريا كانت دائما على حق" وأضاف كنا، ومنذ البداية نقول أن بعض دول الخليج، تقف مع الإرهاب وتموله وتسلحه....نعتقد أن قطر والسعودية متورطتان في كل الإرهاب الذي يمارس على الأرض السورية."[28]

ب-**رأي المعارضة السورية**: من جهة المعارضة السورية فقد تبنت الائتلاف علاقات جيدة مع كافة الأطراف، مع عدم الرغبة في التعليق عن الوضع، فقد شدد رئيس دائرة الإعلام في الائتلاف الوطني السوري، أحمد رمضان، في تصريحات لموقع RT على "أن الموضوع قيد الدراسة ونحن لا نرغب في التعليق حاليا"[29] وأضاف: "نتمنى أن يكون هناك وحدة في الصف العربي، لأن ذلك في مصلحة الشأن السوري بشكل عام"[30] إن لموقف المعارضة السورية ما يبرره بشأن الأزمة الخليجية، بحيث يعتبر تبني الموقف الرسمي بمثابة تبني الطرح المتهم لدول الخليج بتمويل الإرهاب في سوريا وبتالي فإن هذا الموقف لا يخدم مصلحة المعارضة السورية.

-إيران:

تميز الموقف الإيراني اتجاه الأزمة الخليجية منذ البداية بالرغبة في انتهاز الأزمة لتحقيق مكاسب سياسية واقتصادية متمثلة في:

1- **المكاسب السياسية**: منذ بداية الحملة الإعلامية على قطر اعتبرت إيران ذلك تقوية لوضعها في مواجهة السعودية، وخاصة أنها اعتبرت قمة الرياض موجهة ضدها[31] كما رأت أن الأزمة الخليجية تعد من إفرازات هذه القمة وزيارة الرئيس الأمريكي ترامب للسعودية، لذلك بادر الرئيس الإيراني حسن روحاني إلى الاتصال بأمير قطر تميم بن حمد أل الثاني بتاريخ 27 ماي 2017 تحدث فيه عن أهمية الحوار المتكافئ بين الدول المطلة على الخليج[32].

وقد تمثل الهدف من هذا الموقف السياسي في الطموح إلى " التنسيق" مع قطر في العديد من الملفات الإقليمية لمواجهة السياسة الخارجية السعودية التي باتت تستهدف البلدان معا.

2- **المكاسب الاقتصادية**: من هذا الجانب نجد أن إيران تهدف من خلال الأزمة الخليجية للحصول على أكبر مكاسب ممكنة ببناء جسور تعاون اقتصادي مع قطر. بهدف رفع حجم التبادل التجاري مع قطر والذي لا يتجاوز 300 مليون دولار من خلال جعل السوق القطرية التي تستورد ما قيمته أربعة مليارات دولار من المواد الغذائية سنويا منفذا مهما لتصدير المنتجات الغذائية والبضائع الإيرانية الأخرى[33] خاصة في ضوء القرب الجغرافي بيم البلدين، وتمهيدا لهذا التقارب الاقتصادي، أعرب اتحاد المصدرين الزراعيين الإيرانيين عن استعداد إيران لتزويد قطر بالمواد الغذائية، بدلا من تلك التي كانت تصلها عن طريق الدول الخليجية. إضافة إلى إرسال إيران لقطر في 11 جوان 2017 خمس طائرات تحمل أطنانا من الخضروات والفواكه.

2)- الدول المتحفظة حيال الأزمة:

- روسيا:

اعتبرت روسيا أن ما يحدث من خلاف بين دول الاتحاد الخليجي "شأننا خاصا بالدول العربية والخليجية" بحيث أكتفت روسيا بعدم التعليق على طبيعة الاتهامات التي وجهتها الدول الخليجية للدوحة، والتي مفادها دعم التنظيمات الإرهابية، التي تشم عليها القوات الروسية حربا داخل سوريا، إلا أن روسيا من جهة أخرى أكدت أنها ستدرس كل المعلومات في قضية دعم الدوحة للإرهاب، ويمكن تفسير الموقف الروسي اتجاه قطع العلاقات مع قطر بوجود العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين، لاسيما في مجال الغاز الطبيعي والاستثمارات القطرية داخل روسيا، لذلك نص البيان الصادر عن المكتب الصحفي للرئيس فلادمير بوتين عقب الاتصال بينه وبين الأمير القطري تميم ابن حمد ال الثاني على أنه "تم بحث مسائل التعاون الروسي القطري، وفي مقدمتها المجالات الاقتصادية والتجارية، والاستثمارات"[34]

وقد أكد كذلك دميتري بيسكوف، الناطق الصحفي بتسم الرئيس الروسي فلادمير بوتين حول الأزمة أن "موسكو لا تتدخل في شؤون دول أخرى، ولا في شؤون دول الخليج، لأنها تقدر علاقاتها مع الدول الخليجية مجتمعة، ومع كل دولة على حدى"[35].

وعليه نجد أن روسيا كانت من الدول المتحفظة تجاه تبني موقف إلى جانب إحدى دول الخلاف على حساب الأخرى، إلا أنها لم تكتفي بهذا بل دعت أيضا بحل الأزمات بالطرق السلمية.

3)- الدول الداعية لحل الأزمة بالحوار:

- **الكويت:** تمثل الموقف الكويتي حيال الأزمة الخليجية في استكمال وساطتها السابقة، والتي أسفرت عن اتفاق الرياض عام 2014، ومن مميزات الموقف القطري عدم الانحياز لأي طرف على حساب الأخر، وعليه قامت الكويت بجولات بين عواصم دول الخليج الأطراف في الأزمة في محاولة منها للوصول لتسوية للأزمة.

- **عمان:** بالنسبة لسلطنة عمان فباعتبارها جزء أساس من المحور الإيراني في المنطقة، بحكم الأغلبية الشيعية، لم تستجب مع مطالب الدول المقاطعة لقطر وبتالي أبقت علاقاتها مع قطر، ونظمت مباحثات بين وزير خارجيتها يوسف بن علوي بن عبد الله، ونظيره القطري الشيخ محمد بن عبد الرحمن في الدوحة لاستعراض العلاقات بين البلدين وسبل تعزيزها.

- **الجزائر:**

يستند الموقف الجزائري من الأزمة الخليجية، على تلك المبادئ التي تقوم عليها السياسة الخارجية للجزائر، وخاصة فيما يتعلق بحل النزاعات الدولية بالطرق السلمية وتغليب لغة الحوار على التصعيد العسكري، بالإضافة إلى عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، واحترام سيادتها الوطنية، وعليه عبرت الجزائر من خلال بيان لوزارة الخارجية يوم الثلاثاء 6 جوان 2017، عبرت فيه الجزائر عن قلقها إزاء الأزمة الدبلوماسية في المنطقة، باعتبارها ستؤثر على وحدة وتضامن العالم العربي، وعليه دعت الجزائر دول الخليج للجلوس على طاولة الحوار لحل الخلافات وتجاوزها، كما حث البيان على ضرورة التحلي، بحسن الجوار، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، واحترام سيادتها الوطنية.

- **تونس:**

تميز الموقف التونسي من الأزمة الخليجية بالحياد، وتجنب الاصطفاف إلى جانب أي طرف من أطراف الأزمة، وهو الموقف الذي نصح به الدبلوماسية التونسية كاتب الدولة السابق في وزارة الخارجية التونسية التوهامي العبدولي بقوله " لا تتورطوا في المسألة الخليجية.....هم أدرى بأمورهم.....غدا يتصالحون.....احذروا الاصطفاف"[36] كما أن هذا الموقف الحيادي لم يمنع تونس من الدعوة لتجاوز الخلاف ولم الشمل فقد أعرب وزير الخارجية التونسي خميس الجهيناوي في مؤتمر صحفي عن أمله بأن تتجاوز الدول الخليجية الأزمة فيما بينها.

4- الموقف الأوروبي والأمريكي من الأزمة.

إن الموقف الأوروبي من الأزمة الخليجية ليس موقف واحد، فكل دولة اتخذت موقفها انطلاقا من مصالحها، وعلاقاتها السياسية مع أطراف الأزمة، على الرغم من أن الموقف الأوروبي يغلب عليه الطابع الدبلوماسي الهادئ، بغض النظر عن وجود بعض الدول الأوروبية التي حاولت استغلال الأزمة لتحقيق مصالح سياسية وأمنية، في حين اتسم الموقف الأمريكي بالتناقض وتضارب مواقف الإدارة الأمريكية وسنتناول كلا الموقفين على حدا.

- **الموقف الأوروبي:**

أ-الموقف الألماني: كان الموقف الألماني من الأزمة الخليجية واضحا منذ البداية من خلال التصريح الذي أدلى به وزير خارجيتها غابرييل زيغمار، والقاضي بضرورة رفع الحصار المفروض على قطر لأنه يضر بمحاربة الإرهاب، ونجد أن هذا الموقف له ما يبرره، كرد فعل اتجاه سياسات الرئيس ترامب في منطقة الخليج والاتحاد الأوروبي[37]، وخاصة بعد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي والتي تعتبر الممثل الأمريكي في المنطقة.

ب-الموقف الفرنسي: أما الموقف الفرنسي اتجاه الأزمة، فقد اتسم بالدعوة إلى الحوار بين قطر ودول المقاطعة، وهو ما أكده الرئيس الفرنسي مكرون على أن فرنسا تأيد كل المبادرات الداعمة لتعزيز الهدنة[38]، وهو ما جاء في بيان صادر عن الرئاسة الفرنسية، تعتزم فيه فرنسا القيام بمساع وجهود من خلال التشاور مع الدول الصديقة لايجاد حل للأزمة.

-الموقف الأمريكي: اتسم الموقف الأمريكي اتجاه الأزمة الخليجية بالتناقض الواضح والشديد، بين أركان إدارة دونالد ترامب الذي اتهم قطر صراحة بتمويل الإرهاب، وأن لها تاريخ طويل من دعم الإرهاب، في الوقت الذي تناقض فيه وزارتا الخارجية والدفاع، وبل البيت الأبيض نفسه، هذا الطرح من خلال الدعوة إلى التهدئة وعدم التصعيد، فقد عمل كل من وزير الخارجية ريك تيلرسون، وزير الدفاع جيم ماتيس على حث الأطراف المختلفة للأزمة على الهدوء وإيجاد حل سلمي للأزمة[39].

4- مستقبل التعاون الخليجي بعد الأزمة القطرية.

سيكون للأزمة الخليجية تأثيرات جمة على بنية الاتحاد الخليجي، ومواقفه اتجاه القضايا الدولية مستقبلا، ويمكن إبراز أهم هذه التأثيرات في:

أ-بروز التحديات الداخلية للتكامل والوحدة:

لقد سبق لنا أن استعرضنا في الجزء السابق من الدراسة، أن مجلس التعاون الخليجي، بالرغم من توفره على مقومات التقارب والوحدة، إلا أن هذا البناء يحمل في طياته الكثير من المتناقضات، يمكن أن تساهم الأزمة الخليجية لسنة 2017 في تعميقها، وقد يتجلى ذلك على الأصعدة التالية:

1)- على الصعيد الأمني:

إن الأزمة الخليجية ستعمق أثارها مستقبلا الوضع السائد من قبل بين دول الاتحاد الخليجي، وهو تشتت أهداف سياساتها الخارجية، وفق رغبة ومنطق الدول الكبرى، التي لها مطامع وتنافس حول المنطقة وخاصة الولايات المتحدة، وروسيا وهو ما سيساهم في اشتداد التوترات بين دول الاتحاد، كما أن هذه الآثار ستعمق الامتداد الإيراني في المنطقة، خصم السعودي باستمالة قطر وهو ما يبينه الموقف الإيراني من الأزمة، وهو ما سيوسع بيئة العنف والإرهاب، وإذكاء الفتن والمشاكل الداخلية.

أما على الصعيد الأمني الخارجي، فإن أدوار هذه الدول وتناقضها في كل من سوريا وليبيا، واليمن والعراق ستضعف من فرص التعاون الأمني وتنسيق جهود مشتركة لمحاربة المنظمات الإرهابية، نتيجة هذه القطيعة التي ستولد الحذر وعدم الثقة نتيجة القطيعة بين دول الأزمة المتنازعة.

2)- على الصعيد العسكري:

أما من الناحية العسكرية فلاشك من أن هذه الأزمة ستشجع الاتجاه نحو المزيد من بناء العلاقات العسكرية والأمنية مع القوى العالمية والإقليمية، وما يترتب على ذلك من كلف عالية سياسيا واقتصاديا وأمنيا، ولعل الاتفاقيات والعقود التي إبرامها منذ زيارة ترامب التاريخية إلى الرياض أواخر ماي 2017 تعطي مؤشرات مهمة إلى ذلك[40].

3)- على الصعيد الاقتصادي:

مما لاشك فيه أن هذه الأزمة ستؤثر مستقبلا على النسيج الاقتصادي للاتحاد، وهي الغاية التي أنشئ من أجلها، كما أن مخاوف عدم الثقة في الأخر ستساهم في خسارة دول الاتحاد أمام قوى أخرى عالمية أو إقليمية، وقد تتدحرج الآثار الاقتصادية لهذه الأزمة وتتعاظم مع مرور الزمن بفعل الالتزامات والأعباء السياسية والأمنية والعسكرية والتحالفات والاتفاقيات وعقود السلاح وغيرها، وكذلك قد تتعاظم كلف الحروب والأزمات التي تشارك فيها هذه الدول، ناهيك عن إضعاف المعاملات الاقتصادية المتعددة الأطراف بين دول الاتحاد الخليجي.

ب- إضعاف مواقف دول الخليج اتجاه القضايا القومية:

تجدر الإشارة في هذا الخصوص أن أزمة دول الخليج، ستكون لها تأثيرات على القضايا القومية، كالقضية الفلسطينية، وكذلك إضعاف الجامعة العربية، من خلال التشتت في مواقف هذه الدول وحليفاتها من الدول في الجامعة العربية، اتجاه القضايا المطروحة.

1)- القضية الفلسطينية:

لقد اتضح ثأر القضية الفلسطينية بالأزمة الخليجية منذ البداية، وذلك من خلال إقحام حركة حماس الفلسطينية، وحركات الإسلام السياسي في مبررات الأزمة بل وشروط حلها، حيث وضعت هذه الدول نفسها في مواجهة ملايين العرب والمسلمين، وهو ما أظهر هذه الأطراف وكأنها تعادي التيار

الإسلامي، والمقاومة الفلسطينية ضد إسرائيل رأينا محاولتها للاستثمار في الأزمة وتعميقها، بدواعي كف قطر عن دعم الإخوان المسلمين، وبتالي فارتباطا بالقضية الفلسطينية، فإن هذه الأزمة لا تشكل خطر على دول الاتحاد الخليجي فقط، بل تشكل خطر كذلك على الأمن والاستقرار في الدول العربية الأخرى من جهة، كما يضعف الموقف العربي الفلسطيني أمام العدوان والتعنت الإسرائيلي من جهة ثانية[41] كما قد يزيد من تقبل الاتجاهات الشعبية العربية والخليجية لسياسات وتوجهات إقليمية أخرى تعدها الشعوب أكثر تماسكا إزاء القضية الفلسطينية ومواجهة ظاهرة الإسلاموفوبيا في العالم[42].

2)- الجامعة العربية:

إن المتمعن في كيفية اتخاذ قرار مقاطعة قطر من طرف كل من السعودية والإمارات والبحرين يلاحظ أن هذا القرار اتخذ خارج منظومة المجلس الخليجي ككيان تنظيمي خاص بدول الاتحاد هذا من ناحية، ومن جهة أشمل نجد أن اتخاذ هذا القرار تم أيضا خارج التنظيم الأشمل للدول العربية، وهو جامعة الدول العربية، وهو ما يبين أن مقاطعة قطر لم تتم وفقا لهذه التنظيمات جراء اختلاف وجهات نظر الوحدات الدولية المكونة لها اتجاه المقاطعة، وهو ما سيفرض نوع من التوتر والاختلافات في اجتماعات الجامعة العربية اتجاه القضايا القومية التي ستطرح مستقبلا، والدليل على ذلك ما وقع في أول اجتماع للجامعة العربية بعد حدوث الأزمة الخليجية من سجلات ومشادات كلامية في الدورة ال148 العادية لمجلس جامعة الدول العربية بالقاهرة، بين وزراء خارجية وممثلين عن الدول الأربعة المقاطعة لقطر، ووزير الدولة للشؤون القطرية سلطان بن سعد المريخي، وذلك بعد أن برر علاقات بلاده بإيران قائلا إنها " دولة شريفة ".

وعليه فإن هذه التوترات سيكون لها أثر على جدية تناول القضايا المطروحة على أجندة الجامعة العربية مستقبلا جراء التقسيمات والاختلافات في الرؤى بين الدول العربية، وفقا لتوجهاتها المصلحية مع القوى العالمية والإقليمية التي تدعمها في إطار سياساتها الخارجية.

خاتمة.

بناء على ما سيق يتبين لنا أن الأزمة الخليجية 2017 بين قطر وقطيعاتها، لها الكثير من الجذور التاريخية المتمثلة في القضايا المكونة داخل طبيعة الاتحاد الخليجي، من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، كذلك من خلال طبيعة الأنظمة المكونة للاتحاد، ناهيك عن السياسات الخارجية لهذه الدول والتي لا تشترك في تحديد توجهاتها، وإنما تتجه كل دولة في سياساتها الخارجية انطلاقا من مصلحتها الخاصة، ومنطق القوى الإقليمية والعالمية التي تنطوي في فلكها، وهو ما يوضح تباين السياسات العربية والمواقف الدولية اتجاه هذه الأزمة.

وعليه وبناء على ما ورد في هذه الدراسة نستخلص أن هذه الأزمة، مهما تعددت سيناريوهات وطرق حلها إلا أنها ستكون لها تداعيات مستقبلية على بنية هذا الاتحاد على مختلف الأصعدة (

الاقتصادي، العسكري، السياسي...)، مما سيؤثر كذلك على مواقف هذه الدول من القضايا القومية وإضعافها مقابل التكالب العالمي، وكذلك إضعاف أهمية وثقل وجدية تناول ملفات هذه القضايا في الجامعة العربية.

الهوامش:

ثامر كامل الخزرجي، **العلاقات السياسية الدولية واستراتيجية إدارة الأزمات**. عمان-الأردن: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2005، ص 215.[1]

نفس المرجع، نفس الصفحة.[2]

جمال الدين زروق، **مقارنة بين السوق الخليجية المشتركة والسوق الأوروبية المشتركة**. الإمارات: صندوق النقد العربي، 2011، ص 6.[3]

نفس المرجع، ص 8.[4]

سعيد سلطان الهاشمي، الإنسان الغائب: مقاربة لفهم جدلية التعاون والتهاون بين بلدان مجلس التعاون الخليجي، 2018/01/12 على الموقع:

[5] www.raialyoum.com

مركز الدراسات الدولية والإقليمية، السياسة الطائفية في منطقة الخليج، تقرير موجز لمجموعة العمل، كلية الشؤون الدولية بجامعة جورجتاون في قطر، 2015، 5.[6]

نفس المرجع، نفس الصفحة.[7]

عبد المحسن لافي الشمري، "مجلس التعاون لدول الخليج العربية وتحدي الوحدة"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، كلية الأداب والعلوم، جامعة الشرف الأوسط، 2012، ص 70.[8]

فريق الأزمات العربي، الأزمة الخليجية 2017 البعد الأخر. مركز دراسات الشرق الأوسط-الأردن، العدد الخامس عشر، أكتوبر 2017، ص 9.[9]

نفس المرجع، ص 8.[10]

عبد المحسن لافي الشمري، مرجع سابق، ص 71.[11]

نفس المرجع، نفس الصفحة.[12]

عبد المحسن لافي الشمري، مرجع سابق، ص 71.[13]

نفس المرجع، نفس الصفحة.[14]

نفس المرجع، ص 69.[15]

محمد صالح المسفر، **التحديات الأمنية لدول مجلس التعاون الخليجي**، المجلة العلمية لكلية الإدارة والاقتصاد، العدد 9 الصادر في 20 ماي 1998، ص 14.[16]

نفس المرجع، نفس الصفحة.[17]

زديك الطاهر، حظر قطر بين الأسباب والتداعيات. مجلة العلوم السياسية والقانون، العدد 6 جانفي 2018: المركز الديمقراطي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ص 187.[18]

تقدير موقف: أزمة قطع العلاقات مع قطر....إلى أين متاح على الموقع:

http://idraksy.net/the-crisis-of-severing-relation-with-qatar/?print=pdf[19]

زديك الطاهر، مرجع سابق، ص 188.[20]

أربعة أسباب وراء توتر العلاقات بين قطر وجيرانها متاح على الموقع:

http://www.bbc.com/arabic/middleeast-40164799 [21]

عبير عبد الرحمن ثابت، الأزمة الخليجية القطرية وتداعياتها على المنطقة.فلسطين: مركز رؤية للدراسات الاستراتيجية، دائرة البحث العلمي والراسات، وحدة تحلبل الشأن الاقليمي، ماي 2017، ص 6.[22]

نفس المرجع، نفس الصفحة.[23]

أربعة أسباب لاندلاع الأزمة الخليجية في الصحافة الغربية، متاح على الموقع:

https://www.enabbaladi.net/archives/154522 [24]

نفس المرجع.[25]

منصور أبو كريم، **الموقف الدولي والإقليمي من الأزمة الخليجية**. دولة فلسطين: مركز رؤية للدراسات الإستراتيجية، دائرة البحث العلمي والدراسات، جوان 2017، ص 14. [26]

نفس المرجع، ص 13.[27]

نفس المرجع، نفس الصفحة.[28]

منصور أبو كريم، مرجع سابق، ص 13.[29]

تفس المرجع، نفس الصفحة.[30]

[31] المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، المواقف الدولية بشأن الأزمة في الخليج: إجماع دولي على الحل السلمي وتضارب مواقف الإدارة الأمريكية، وحدة تحليل السياسات في المركز العربي جوان 2017، ص 5.

نفس المرجع، نفس الصفحة.[32]

نفس المرجع، نفس الصفحة.[33]

منصور أبو كريم، مرجع سابق، ص 16.[34]

نفس المرجع، نفس الصفحة.[35]

موقف تونس اتجاه الأزمة الخليجية: تكريس لدبلوماسية الرصانة، متاح على الموقع:

https://www.babnet.net/cadredetail-143686.asp[36]

منصور أبو أكرم مرجع سابق، ص 19.[37]

نفس المرجع، نفس الصفحة.[38]

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، المواقف الدولية بشأن الأزمة في الخليج، مرجع سابق، ص 1.[39]

فريق الأزمات، الأزمة الخليجية البعد الأخر، مرجع سابق، ص 13. [40]

نفس المرجع، ص 15.[41]

نفس المرجع، نفس الصفحة.[42]